

وزارة المالية  
قطاع لجان الطعن الضريبي  
القطاع الاول - لجنة ٢

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان ١٥ ش منصور - لاطرغلي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧

برئاسة الأستاذ المستشار/ صلاح مفرح خليل شهاب الدين  
" نائب رئيس مجلس الدولة "

وعضوية كل من :-

الأستاذة/ أمينة سيد محمود عبد الجواد  
الأستاذ / مصطفى كامل مصطفى الانشاصي  
المحاسب / محمد سعيد محمد عيسو  
المحاسب / فوزى عبد الشافي عبد العزيز

وأمانة سر السيد / مينا حسنى حبيب إبراهيم  
صدر القرار التالي

في الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٠٢٣  
المقدم من : شركة سيارات عبد المنعم مصطفى أحمد  
رأى التسجيل الضريبي : ٢٦٩٦٦٨٥٥٣ رقم الملف : ٥/٤٢٣/١٧١  
العنوان : ١١ ش أحمد سعيد - العباسية / القاهرة  
الكيان القانوني : شخص اعتباري النشاط : تجارة سيارات  
ضد : مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة  
بشان : تقديرات ارباح الاشخاص الاعتبارية وضريبتها  
سنوات النزاع : ٢٠١٤/٢٠١٣  
الوقائع

حاصلها حسبما تبين من أوراق النزاع المائل أمام اللجنة كالتالي:-  
- بداية النشاط ٢٠١٠/١٢/٢٦ وتمت المحاسبة حتى عام ٢٠١٢ عن واء ارباح اشخاص اعتبارية ٧٥٦١٠٩٥ ج (غير نهائي)  
- الاقرارات الضريبية : قدمت بياناتها كالتالي

٢٠١٤	٢٠١٣	البيان
١١٩٣٠٣٥٨	٩٩٠٩٢٣٥	صافي إيرادات النشاط
١١٧٥٤٨٤٩	٩٧٤٨٣٠٥	تكلفة الحصول على الإيراد
٩٥٨٧٦	٨٧٠٦٢	اجمالي المصروفات
٧٩٦٣٣	٧٣٨٦٨	صافي ربح محاسبي
١٠٦١٧٨	٩٨٤٩١	الوعاء الخاضع للضريبة

- الخصم والتخصيل من المنع : بياناتها من واقع الحاسب الالى كالتالي

٢٠١٤	٢٠١٣	البيان
٢٣٩٨٧٦٥	٣٩٢٣٨٩٠	اجمالي التعاملات
٦٧٠٠	١٣٧٦٨	ضريبة منبع

- اقرارات ضريبة المبيعات: بياناتها من واقع الحاسب الالى كالتالي



البيان	٢٠١٣	٢٠١٤
مبيعات السلع	٩٩٦٤٩٤٠	١١٩٢٦٣٥٧
مبيعات خدمات	-	-

- الجمارك : لا يوجد بيانات

- الاخطارات : تم ارسال نموذج ٣٢ فحص بتاريخ ٢٠١٩/١/٦ ، ونموذج ٣١ فحص بتاريخ ٢٠١٩/١/١٣ ، ولم تستجب الشركة لاجراء الفحص الدفترى المستندى .

- أسس المحاسبة والتقدير :

- المقارنة بين إيرادات الاقرارات بضريبة الدخل واقرارات ضريبة المبيعات ، والمحاسبة عن ايهما اكبر .

- اعتماد ٣٥% من التكاليف ، و ٣٥% من المصروفات العمومية بدون اهلاكات او مخصصات

وعليه كانت المحاسبة كالتالى

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤
صافى إيرادات النشاط	٩٩.٩٢٣٥	١١٩٣.٣٥٨
يخصم ٣٥% من تكلفة الحصول على الإيراد	٣٤١١٩.٦	٤١٤١٩٧
يخصم ٣٥% من المصروفات العمومية	٢٠٩٨٢	٢٣٧٢١
الوعاء الخاضع للضريبة	٦٥٣٢.٥٣	٧٧٩٢٤٤٠

- تم الاخطار بنماذج ١٩ ضريبة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٣ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٩ .

- تم نظر الطعن من خلال اللجنة الداخلية المتخصصة وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٠ اصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع احاله النزاع الى لجان الطعن الضريبى .

- برقم ٢١٣٦ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٦ ورد النزاع الى قطاع لجان الطعن المشكله بالقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقيد بسجل الطعون تحت رقم ٧٨ وخطر الطاعن باول جلسة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٤ ، وبجلستها حضر ممثل الشركة وطلب اجلا للاطلاع وتقديم الدفاع ، لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠٢٣/٨/٧ مع اعطاء مهله لتقديم الدفاع ، وقد تم تقديمه خلال تلك المهلة ، وبجلسة اليوم صدر القرار التالى :-

#### الجنة

بعد ان استعرضت اللجنة الوقائع على النحو المتقدم وبعد المداولة القانونية فإن :-

من الناحية الشكلية : حيث ان الطعن قد استوفى الشروط القانونية لقبوله ، فهو مقبول شكلا .  
من الناحية الموضوعية : سيتم تناول اوجه النزاع من واقع ما تقدم به الدفاع على النحو التالى

المأمورية : كما سبق سرده بالوقائع .

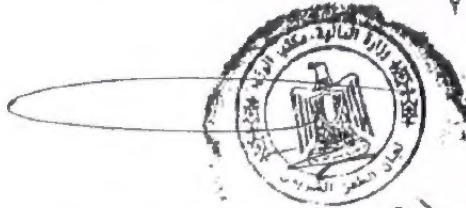
الدفاع : مطالب بالاتى

- اعتماد المبيعات والتكاليف والمصروفات طبقا للاقرار الضريبى حيث تم اعتماده من واقع فحص ضريبة المبيعات .

وارفق : صور من تقريرى فحص ضريبة المبيعات عن ٢٠٢١/٢٠١١

- صورة اقرارات ضريبة المبيعات عن ٢٠١٤/٢٠١٣

- القوائم المالية وتحليل للمشتريات والمبيعات عن ٢٠١٤/٢٠١٣





## اللجنة

بعد الاطلاع على أوراق النزاع وحيثيات المأمورية في اجراء المحاسبة التقديرية وما تقدم به دفاع الطاعن من عرض اوجه النزاع وطلبات فقد استأين اللجنة الاتي:-

- بالنسبة لمطلب الدفاع اعتماد المبيعات والتكاليف والمصروفات طبقا للاقرار الضريبي ان المأمورية قامت باجراء المحاسبة التقديرية طبقا لاحكام م ٩٠ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته نظرا لعدم تقديم الطاعن المستندات المؤيدة للاقرارات الضريبية المقدم عن سنوات النزاع .

حيث نصت المادة على " للمصلحة أن تعدل الربط من واقع البيانات الواردة بالإقرار والمستندات المؤيدة له. كما يكون للمصلحة إجراء ربطا تقديري للضريبة من واقع أية بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول لإقراره الضريبي أو عدم تقديمه للبيانات والمستندات المؤيدة للإقرار ..."

فما كان من المأمورية إلا ان اعتمد المبيعات بما يتفق بما هو مدرج بالاقرارات الضريبية وهذا ما يطلبه الدفاع فلامجال لمطلبه في هذا الشأن بالنسبة للمبيعات.

- بالنسبة للتكاليف والمصروفات : فان ما تقدم به الدفاع ان المشتريات قد سبق التعرض لها من واقع فحص ضريبة المبيعات ، فان من الثابت ان تكاليف المبيعات ليس جميعها مشتريات تظهرها القوائم المالية ، وكذلك المصروفات تتعدد بنودها ، إلا ان يكون طلبا مرسلا دون سند او برهان مستندى للتحقق منه .

إلا ان اللجنة قد استبان لها ان ما اقرته المأمورية يمثل ٣٥% من التكاليف والمصروفات ( بعد خصم الاهلاك المحاسبي) لاقتناسب مع طبيعته النشاط والثابت من واقع تقرير فحص ضريبة المبيعات عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١١ انه تجارة السيارات الميكروباص وال ١/٤ نقل والملاكي

وعليه فحسما للنزاع وفي ضوء ما استقر عليه رأى اللجنة فقد قررت تعديل وعاء ارباح الاشخاص الاعتبارية عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقا للاتي:-

المبيوع	صافي ايرادات الدائمين
٢٠١٣	٩٩.٩٢٣٥
٢٠١٤	١١٩٣.٣٥٨

فيما يخص عام ٢٠١٣

وترى اللجنة وفقا لاحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ والذي يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره التي تنص على:

"تربط الضرائب غير النهائية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه، وفقا لاحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وبما لا يقل عن قيمة الضرائب التي وردت في الإقرارات الضريبية لهذه المنشآت والشركات ، وذلك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار أن يحاسب ضريبيا وفقا للاحكام المقررة بقانون الضريبة على الدخل المشار إليه."







- تأسيسا على ما تقدم وبانزال احكام المادة الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ واعتماد ايرادات النشاط للطاعن عن عام ٢٠١٣ وتحديد الضريبة المستحقة عنها تطبيقا لاحكامها، فيكون الاتي:

البيان	٢٠١٣
اجمالي الايرادات المعتمدة كرقم اعمال	٩٩٠٩٢٣٥
معدل الضريبة طبقا لقانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣	%١
قيمة الضريبة طبقا لقانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣	٩٩٠٩٢ جنيه

وفيما يخص عام ٢٠١٤

قررت اللجنة

- اعتماد نسبة صافي ربح بمعدل ٥% ليكون المتم لها مقابل جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لمزاولة النشاط.

- تأسيسا على ما تقدم قررت اللجنة تعديل وعاء ارباح الاشخاص الاعتبارية عن عام ٢٠١٤ كالتالي:-

البيان	٢٠١٤
صافي ايرادات النشاط	١١٩٣٠٣٥٨
نسبة صافي الربح	%٥
وعاء ارباح الاشخاص الاعتبارية	٥٩٦٥١٨ جنيه
الضريبة المستحقة	١٤٩١٢٩ ج

- مع احقيه المأمورية في تطبيق احكام مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الواردة بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها، وتقرر اللجنة احقية المأمورية في اعاده احتساب الضريبة حال وجود أى بيانات متوافره لديها.

#### ولهذه الاسباب:

- قررت اللجنة/قبول الطعن شكلا .

- وفي الموضوع/ طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار

اولا: عام ٢٠١٣ اعتماد الايرادات كالاقرار وتكون الضريبة المستحقة عنها بقيمة ٩٩٠٩٢ جنيه/ تسعة وتسعون ألف واثنان وتسعون جنيا .

ثانيا: تعديل وعاء ارباح الاشخاص الاعتبارية عن عام ٢٠١٤ ليكون ٥٩٦٥١٨ جنيه ( خمسمائة ستة وتسعون ألف وخمسمائة وثمانية عشر جنيا ) والضريبة المستحقة عنها ١٤٩١٢٩ جنيه ( مائة وتسعة واربعون ألف ومائة وتسعة وعشرون جنيا ) .

مع احقيه المأمورية في تطبيق مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الواردة بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها.

- احقية المأمورية في اعاده احتساب الضريبة المستحقة طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار.

- وعلى امانه السر اعلان طرفي النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول.

امين السر

